2025	Vol. 16 .NO.(67)	الصفحة(1020-1035)	الاصدار (16) ،العدد (67)

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

سياسة الجمهورية العراقية الاولى تجاه تركيا 1958-1963

اسم الباحث/ ة (1): م.د حسين فالح جياد

الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: جامعة ذي قار /كلية التربية الاساسية

ملخص البحث عربي:

تميزت سياسة العراق الخارجية في العهد الملكي بكونها سياسة تدار على الأغلب طبقاً لتوجهات ومصالح بريطانيا التي كبلت العراق بمجموعة من المعاهدات الجائرة وجعلت البلد يدور في إطارها . إلا أن قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 أحدث تحولاً مهماً في سياسة العراق الخارجية وأخرجها الى آفاق أوسع بعد تخليه عن عهد التبعية الغربية وانسحابه من حلف بغداد ، وتخلصه من المعاهدات الموقعة مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية واتخاذه مساراً سياسياً مختلفاً عن مساره السابق ، وتبنيه سياسة خارجية قائمة على مبادئ الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وإتباعه سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وغيرها من المبادئ التي أعلنتها الثورة عند قيامها . خاصة ما يخص السياسية تجاه دول الجوار الإقليمي ومنها تركيا التي ترتبط مع العراق بسياسة يشوبها بعض التوتر نتيجة لمجموعة من القضايا التي لم تحل حلاً جذرياً ونها قضية تبعية ولاية الموصل ومشكلة الأكراد اضافة الى العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: العراق – تركيا - الموصل– الاكراد –السياسة الخارجية

Corresponding author:

The policy of the first Iraqi republic towards Turkey 1958-1963

Name of the researcher (1): M.Dr. Hussein Faleh giad

Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of work: Dhi Qar University / Faculty of basic education

Research summary Arabic:

The foreign policy of Iraq during the royal era was characterized by being a policy managed mostly in accordance with the directions and interests of Britain, which shackled Iraq to a set of unjust treaties and made the country revolve within its framework . However, the fourteenth of July Revolution of 1958 brought about an important shift in Iraq's foreign policy and brought it to wider horizons after abandoning the era of Western dependence and withdrawing from the Baghdad Pact, getting rid of the treaties signed with Britain and the United States of America and taking a different political path from its previous path, adopting a foreign policy based on the principles of independence and non-interference in the internal affairs of other countries, and following the policy of positive neutrality and non-alignment and other principles declared by the revolution when it was established . Especially with regard to the policy towards the regional neighboring countries, including Turkey, which is linked with Iraq by a policy tainted by some tension as a result of a set of issues that have not been radically resolved, including the issue of the dependence of Mosul and the problem of the Kurds, in addition to the relations and common interests between the two countries.

Keywords: Iraq - Turkey-Mosul-Kurds-foreign policy
Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: September / 2025 أيلول - النشر المباشر

 Corresponding author:

المقدمة:

بعد سقوط الدولة العثمانية عام 1922 برزت الجمهورية التركية المعاصرة عام 1923 بقيادة مصطفى كمال ، الذي عمد إلى تغريب تركيا والقيام بتغيير شامل في بنى المجتمع التركي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وإعلان علمانية الدولة التركية ، ورغم هذه الإجراءات التي تفصل تركيا عن شرقيتها وإسلامها ، إلا أن علاقاتها مع البلدان العربية والإسلامية لم يحدث فيها تغيير كبير، إذ اتبعت تركيا سياسة متوازنة منطلقة من مصالحها السياسية والاقتصادية . فقد شهدت العلاقات العراقية – التركية تطورات مهمة لاسيما على الصعيد السياسي منذ أن حُلت مشكلة الموصل وسويت الحدود بين الدولتين عام 1926 ، آخذين بنظر الاعتبار الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي والإمكانات الإقتصادية والعسكرية والبشرية للدولتين ، إلا أن هذه العلاقات تنطوي أيضاً على أبعاد وقضايا سياسية ، بل أن هذه العلاقات والمصالح الإقتصادية تستتر خلفها اعتبارات سياسية ترتبط بالمصالح السياسية التركية وفي مقدمة هذه الإعتبارات رغبة تركيا القيام بدور إقليمي أكبر في المنطقة العربية. كما رافقت العلاقات بين تركيا والعراق عدة عوامل للتوتر الكامن منها مشكلة مياه نهري دجلة والفرات بين البلدين ، وكذلك المشكلة الكردية .

لقد تميزت سياسة العراق الخارجية في العهد الملكي بكونها سياسة تدار على الأغلب طبقاً لتوجهات ومصالح بريطانيا التي كبلت العراق بمجموعة من المعاهدات الجائرة التي جعلت البلد يدور في إطارها . إلا أن قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 أحدث تحولاً مهماً في سياسة العراق الخارجية وإخرجها الى آفاق أوسع بعد خروجه من عهد التبعية الغربية وإنسحابه من حلف بغداد ، وتخلصه من المعاهدات الموقعة مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وإتخاذه مساراً سياسياً مختلفاً عن مساره السابق ، وتبنيه سياسة خارجية قائمة على مبادئ الإستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وإتباعه سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز وغيرها من المبادئ التي أعلنتها الثورة عند قيامها . قسم البحث وفقاً لمتطلبات الدراسة الى ثلاث مباحث . تناول المبحث الأول: **العلاقات العراقية التركية في العهد الملكي 1921-1958** وسلط فيه الضوء على أهم القضايا التي عكرت صفو العلاقات العراقية التركية، وأهمها مشكلة الموصل . وجاء المبحث الثاني ليدرس . **موقف الحكومة التركية من سقوط النظام الملكي وتأسيس الجمهورية العراقية الأولى 1958-1959** . فيما ناقش المبحث الثالث **. موقف الحكومة التركية من سياسة عبدالكريم قاسم تجاه القضية الكردية 1959-1963** والمخاوف التي

Corresponding author:

واجهت الأتراك من جراء تسلل مجموعات كردية معارضة للنظام التركي للقيام بأعمال تخريبية داخل تركيا .

المبحث الاول : العلاقات العراقية التركية في العهد الملكي 1921-1958

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى الى جانب دول الوسط ضد كتلة الوفاق الودي وبعد هزيمة الدولة العثمانية وخسارتها الحرب العالمية الأولى عام 1918 قسمت أملاكها بين دول الوفاق الودي المنتصرة في الحرب وكان نصيب العراق الوقوع تحت سلطة الإنتداب البريطاني الموجب معاهدة سان ريمو عام1920[1].

شُكلت أول حكومة عراقية في تشرين الأول عام 1921 وهي حكومة مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني[2] ، وفي 29 تشرين الأول عام 1923 أعلنت الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال أتاتورك 1923- 1938[3]. وقد نشأت علاقات متوترة بين العراق وتركيا في ذلك الوقت بشأن مشكلة ولاية الموصل التي طالبت تركيا بضمها إليها. ولم تحل تلك المشكلة في المؤتمر الذي عقد في لوزان بسويسرا والذي انتهت وقائعه في 23 تموز 1923 لكن اتفق الطرفان البريطاني والتركي عند توقيع معاهده لوزان على إحالتها الى مباحثات بين الطرفين تجري خلال مدة حُددت بتسعة أشهر إعتباراً من تشرين الأول عام 1923[4].

---

[1]) فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ط2 ، بغداد ، 1967 ، ص59 ، 167 .

[2]) عبدالرحمن الكيلاني: عبد الرحمن الكيلاني النقيب (1841 - 1927) نقيب أشراف بغداد ورئيس المجلس التأسيسي الملكي العراقي. ولد في بغداد من عائلة هاشمية صوفية معروفة من ذرية السيد الشيخ عبدالقادر الكيلاني ينحدر نسبها من نسب النبي محمد ﷺ ، ولقد رشح شريفا لأشراف أو سادة بغداد.اختير كأول رئيس وزراء بعد سقوط الدولة العثمانية في 1920 وكانت من مهامه تأسيس الدوائر والوزارات العراقية وانتخاب ملكا للعراق، حيث انتخب المجلس الأمير فيصل الأول ملكاً على عرش العراق في 23 اب 1921.توفي عام 1927 . للمزيد من التفاصيل ينظر: فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق 1914-1921، ، ،بغداد 1977، ص43.

[3]) مصطفى كمال أتاتورك : أول رئيس للجمهورية التركية (1923 – 1938)، وقائد الحركة التركية الوطنية، والقائد العام للجيش التركي خلال حرب الاستقلال التركية. كان قائدًا عسكريًا للجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى. بعد الحرب العالمية الأولى، بدأ ثورة وطنية ضد حكومة الإمبراطورية العثمانية القانونية في القسطنطينية وقوات الحلفاء. في هذا الثورة، تقوى بدعم من ضباط الجيش العثماني والسياسيين والشعب. انتصر في حربه ضد القسطنطينية وقوات الحلفاء، ثم أسس جمهورية تركيا. توفي عام 1938 . للمزيد من التفاصيل ينظر :أمين ياسين عباس وأخرون ،مصطفى كمال اتاتورك ودوره في الحياة السياسية في تركيا 1919-1938 ،مجلة الجامعة العراقية ، مجلد 62، العدد 2،ايلول 2023.

[4]) عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العلاقات العراقية– التركية 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب– جامعة بغداد ، 1998 ، ص71 .

Corresponding author:

وفي حال عدم توصل الطرفين الى إتفاق لحسم ذلك النزاع في المدة المقررة لها سيحال الموضوع الى مجلس عصبة الأمم علماً بأن المشكلة لم تحسم خلال تلك المدة لذا قررت الحكومة البريطانية إحالتها الى عصبة الأمم فقرر مجلس العصبة في 30 أيلول عام 1924 تشكيل بعثة خاصة من ثلاثة أعضاء تتولى مهمة تقصي الحقائق في المناطق المتنازع عليها والتي من شأنها مساعدة ذلك المجلس لتحقيق تلك المهمة[1].

لقد أكملت اللجنة مهامها التي كلفت بها ولإنهاء حالة النزاع إتخذ مجلس العصبة في 16 كانون الاول 1925 قراراً بإبقاء ولاية الموصل ضمن العراق وإتخاذ خط بروكسيل نقطة الفاصلة بين الدولتين وتوصل الجانبان البريطاني والتركي في 4 حزيران 1926 الى صيغة معاهدة تقضي بمنح تركيا 10% من نفط الموصل لمدة 25 سنة، وفي اليوم التالي وقعت الأطراف المعنية المعاهدة العراقية البريطانية التركية في إنقرة والتي أنهت مشاكل حدودية بين العراق وتركيا وإعترفت الأخيرة بإستقلال العراق وعلاقاته الخاصة مع بريطانيا[2].

لقد مثلت المعاهدة بداية لصفحة جديدة لتوطيد العلاقات بين العراق وتركيا، إذ شهدت الأعوام اللاحقة تطوراً واضحاً في تلك العلاقات لا سيما في الجانب الاقتصادي، فقد تم تبادل الزيارات بين المشهورين العراقيين والأتراك خلال سنتين 1930 و 1931 منها زيارة وزير الخارجية العراقي نوري السعيد[3]

---

[1]) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تركيا وقضايا المشرق العربي 1945-1967 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب – جامعة الموصل ، 1991 ، ص92 .

[2]) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق وسورية) 1980-1993 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2003 ، ص25.

[3]) نوري السعيد: نوري السعيد هو رجل الدولة والسياسي العراقي من مواليد 1888م ببغداد، تخرج من المدرسة الحربية في اسطنبول سنة 1906م، وتقلد العديد من المناصب في الجيش العثماني، ساهم في الثورة العربية الكبرى سنة 1916م، وكان ملازما للأمير فيصل طيلة حكمه، شغل نوري السعيد العديد من المناصب والوزارات العراقية حيث تولى منصب رئاسة الوزراء أربعة عشر مرة خلال العهد الملكي، وكان يوصف برجل الغرب في العالم العربي وكان مواليا لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، صاحب المشروع العربي الوحدوي المعروف بمشروع الهلال الخصيب، وانتهى دوره السياسي بمقتله عام 1958 إثر الانقلاب العسكري في العراق.للمزيد من التفاصيل ينظر:جبران سكندر رفيق الحديثي ، الاقصاء السياسي في حكومة نوري السعيد الثانية عشر 3آب 1954-17كانون الاول 1955،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ،العدد14، 2023 .

Corresponding author:

الى تركيا ولقائه بوزير الخارجية التركي عصمت إينونو[1]، وقد ناقش الجانبان خلال تلك الزيارة القضايا المتعلقة بإنتاج النفط وإستثماره والبحث عن إمكانيه عقد إتفاق بين الجانبين في المجال التجاري وأعقبه ذلك زيارة الملك فيصل الأول 1921- 1933 الى تركيا في 6 تموز 1931 ، وقد تم خلال تلك الزيارة التي إلتقى خلالها برئيس الوزراء التركي عصمت بيك إننو وعقد إتفاقية تجارية ومعاهدات لتنظيم علاقات حسن الجوار وحفظ الأمن والنظام على الحدود[2].

كما قام وزير خارجية العراقي نوري السعيد بزيارة ثانية الى تركيا في شباط عام 1932 توقيع ثلاث إتفاقيات ثنائية بين العراق وتركيا تتعلق بالإقامة والتجارة وتسليم المجرمين ،وقد شهدت العلاقات العراقية التركية تطوراً كبيراً وذلك من خلال ما كانت تهدف اليه تركيا في التأسيس لإجراءات أمنية مع جاراتها الجنوبية العراق وإيران وأفغانستان ثم التوقيع بين الدول الأربعة المحيطة بتركيا بعد أن حلت خلافاتها الحدودية في قصر سعد آباد بإيران في 8 تموز 1937 على ميثاق سمي بميثاق سعد آباد[3].

لقد تعهدت الدول الأربعة بموجب الميثاق المذكور على عدم التدخل أي منها في شؤون الدول الاخرى الموقعة على الإتفاق وإحترام حدودها المشتركة وحل الخلافات التي قد تنشأ بينها عن طريق عصبة الأمم، فقد ساهم ميثاق سعد آباد في تعزيز العلاقات العراقية التركية عن طريق المشاورات التي تمت بين الدولتين قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية ،فقد كان من مظاهر الإلتزام ببنود الإتفاق المذكور أن تتدخلت تركيا لحل الخلافات التي وقعت بين العراق وبريطانيا إثر نشوب ثورة مايس عام 1941 في العراق ضد الوجود البريطاني ، كما شكل هذا الحلف أساساً لقيام أحلاف أخرى بينهما أكثر فاعلية بعد الحرب العالمية الثانية كالمعاهدة العراقية التركية الموقعة في 29 اذار عام 1946 الخاصة بالصداقة وعلاقات حسن الجوار التي تضمنت 6 بروتوكولات تناولت قضايا الأمن والحدود وتنظيم مياه نهري دجلة والفرات والتعليم والإقتصاد وتسليم المجرمين المتسللين عبر حدود الجانبين[4].

---

[1]) عصمت اينونو: رجل دولة تركي وضابط برتبة فريق أول، وثاني رئيس لتركيا من 11 نوفمبر 1938 حتى 22 مايو 1950، حين هُزم حزب الشعب الجمهوري الذي يقوده في الانتخابات الحرة الثانية لتركيا. كان أول رئيس لهيئة الأركان العامة من عام 1922 إلى 1924، وأول رئيس وزراء بعد إعلان الجمهورية، شغل المنصب لثلاث فترات: من 1923 إلى 1924، ومن 1925 إلى 1937، ومن 1961 إلى 1965. في منصب الرئاسة، مُنح لقب «قائد الملة» الرسمي . للمزيد من التفاصيل ينظر:https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2]) إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد ، إيران وتركيا : دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، الموصل، 1992،ص112 .

[3])عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ط6 ، ج3 بغداد ، 1989، ص1234 .

[4]) صائب حمودي خضير ، الاقتصاد التركي وتطور العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ، بغداد ،1976، ص53.

Corresponding author:

كما أن ميثاق سعد اباد كان قد وضع الحجر الأساس لعقد واحد من أكبر الأحلاف التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والذي سمي بحلف بغداد عام1955[1] ، فقد كلفت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تركيا بالقيام بتشكيل ذلك الترتيب الأمني الذي كان الهدف منه منع توغل النفوذ الشيوعي الى منطقة الشرق الأوسط ، لكن في حقيقة الأمر كان الهدف منه ضرب الحركات التحررية العربية ومنع قيام أي وحدة تدعو اليها الدول العربية من جهة أخرى. إلا أن تلك الأحلاف لم تنجح في منع قيام ثورة 14 تموز عام 1958 والتي أسقطت النظام الملكي وأسست النظام الجمهوري في العراق [2].

المبحث الثاني : موقف الحكومة التركية من سقوط النظام الملكي وتأسيس الجمهورية العراقية الأولى 1959-1958

بعد نجاح ثورة 14 تموز عام 1958 في إسقاط النظام الملكي في العراق وتأسيس نظام الجمهوري اتبعت حكومة الثورة سياسة خارجية تهدف الى الانفتاح على العالم الخارجي ، وأن تبتعد تلك السياسة عن التطرف والانحياز لأي جهة من جهات الصراع بين دول الغرب[3] ، فضلاً عن ذلك حاولت حكومة ثوره 14 تموز كسر طوق العزلة الذي فرضته السياسة البريطانية على العراق طوال مرحلة سيطرتها على العراق والتي امتدت منذ الحرب العالمية الاولى عام 1914 حتى نهاية العهد الملكي عام 1958 لذا عملت حكومة الجمهورية العراقية على اقامه علاقات تقوم على الاحترام المتبادل والحياد الايجابي ومصلحه الشعب العراقي فساعه توسيع نقاط علاقاتها لتضم دولا شرقيه وغربيه الى جانب دول عربيه ودول الجوار الاخرى غير العربية[4].

لقد أدى نجاح ثورة 14 تموز عام 1958 في العراق الى سقوط جميع الخطط والاتفاقيات التي خططت لها تركيا والدول الغربية لإبقاء العراق ضمن سياسه الاحلاف التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في

---

[1]) حلف بغداد: هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، أسس بتاريخ 24 شباط 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكان يتكون إلى جانب المملكة المتحدة من العراق وتركيا وإيران وباكستان.للمزيد من التفاصيل ينظر: خالد عبدالرحمن جبر واحمد داخل ناصر ،حلف بغداد دراسة تاريخية سياسية معاصرة للمدة 1955-1959،المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 15، ايلول 2020 .

[2]) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية 1932-1958 ، الموصل ،1986 .

[3]) ابراهيم خليل احمد وآخرون، تركيا المعاصرة ، الموصل ، 1988،ص116 .

([4])Ahmed Feroz , The Turkish Experiment in Democracy , 1950-1975 , West veiw press , Boulder , Colorado , 1977 , p. 393.

Corresponding author:

تلك المرحلة التاريخية والتي كان الهدف منها حصر وتطويق الاتحاد السوفيتي ومنع امتداد نفوذه الى المياه الدافئة وهو الهدف الذي كان يصبو اليه الاتحاد[1].

لذا فان تركيا لم تعترف بحكومة عبد الكريم قاسم بل وتطورت الاحداث الى اقدام تركيا على اعداد جيش وارساله الى الحدود العراقية التركية من اجل اجهاض الثورة واعاده النظام الملكي الا ان الموقف الامريكي المعارض حال دون تحقيق ذلك[2]، فقد جاء اول رد فعل رسمي من جانب الحكومة التركية على تطورات السياسية والعسكرية في العراق على لسان وزير الخارجية التركي فطين رشدي زورلو[3] في المؤتمر الصحفي الذي عقد في انقره في 17 تموز عام 1958 عندما قال" بالنسبة لنا لا يمكن بحث موضوع حكومة العراق الجديدة، اللي رئيس الوزراء العراقي الاردني اليوم هو الملك حسين وان الحكومة الشرعية الى تلك الحكومة التي كانت تحت اداره الملك حسين فان تركيا غير مستعده للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق"[4].

وبناء على تلك التطورات عقدت دول حلف بغداد اجتماعا في لندن في 18 تموز عام 1958 والذي تم فيه الاقرار بوجوب الاحتراف بنظام الحكم الجديد في العراق ووفقا لذلك اعلنت الحكومة التركية في 31 تموز عام 1958 اعترافها بالنظام العراقي خشيه يؤدي امتناعها الى الاضرار بمصالحها وعلاقاتها مع الدول العربية المجاورة وافساح المجال للاتحاد السوفيتي تعزيز نفوذه منطقه لذا قدم سفير التركي في بغداد اعتراف حكومته الرسمي بحكومة الجمهورية العراقية الاولى الى وزير الخارجية العراقي عبد

([1])Kimros, Lord, Ataturk, the Rebirth of Nation London, 1964,P.39.

([2]) خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط 1945-1991، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، 1995 ،ص91.

([3]) فطين رشدي زولو: سياسي ودبلوماسي تركي شغل عدة مناصب دبلوماسية في القنصليات والسفارات التركية ، كما عمل في عدة مناصب وزارية بحكومة عدنان مندريس فقد شغل منصب نائب رئيس الوزراء 1954-55. وآخرها وزيرا للخارجية بين عامي 1957 و 1960. نفذ فيه حكم الإعدام بعد الانقلاب العسكري في 27 مايو 1960م في جزيرة إمرالي مع رئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير المالية حسن بولاتكان.للمزيد من التفاصيل ينظر:حامد جميل عطية العبيدي ،فطين رشدي زولو ونشاطه الدبلماسي في تركيا حتى عام 1961، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب – الجامعة العراقية ،2022.

([4]) يونس عبد الله علي الطائي ، دور المرتكزات الجغرافية السياسية في العلاقات العراقية – التركية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، 1997، ص86 .

Corresponding author:

الجبار الجومرد[1] اثناء استقبال الاخير له وقد صرح وزير الخارجية التركي" الى بلاده ترغب في استمرار العلاقات الحسنه وديمومه المصالح المتبادلة وضرورة الحفاظ عليها بين العراق وتركيا"[2].

بعد الاعتراف التركي الحكومة العراقية الجديدة شهدت العلاقات العراقية التركية تطورا ملحوظا فقد حاولت الحكومة العراقية عن طريق وزاره الخارجية اقناع الحكومة التركية بالعدول عن مساهمه مديريه انحصار التبغ التركية في شركه إسرائيلية لإنتاج السكاير بناء على توصيه المؤتمر الثاني عشر الذي عقد للمكاتب الإقليمية لمقاطعه اسرائيل وتكليف الدول العربية للعراق في القيام بهذا المسعى الدبلوماسي لدى تركيا بحكم الجغرافي معها وعلاقته الجيدة التي قد ينتج عنها الحد من تطور العلاقات الإسرائيلية التركية[3].

وفقا لذلك التطور في العلاقات اوفد مجلس الوزراء العراقي الدكتور نوري الكاظم مدير دائرة المساعدات الفنية والشؤون الثقافية لحضور الاجتماع لجنه التعاون الثقافي العراقي التركي في انقرة لتمثيل العراق في الاجتماع المذكور، وقد ضم الوفد السيد هاشم الالوسي المفتش الاختصاص في وزارة المعارف والدكتور عبد الرزاق الجليلي مدير العلاقات الثقافية والسكرتير العام للجنة التعاون الثقافي العراق التركي بديوان الوزارة ووافق المجلس على قرارات اللجنة المشتركة بعد عقلها الاجتماع السنوي السابع لها كما اوفدت وزارة الشؤون الاجتماعية اكرم جبرائيل مدير شركة دخان عبود الى اسطنبول للمشاركة في مؤتمر معهد العمل للشرقين الادنى والاوسط التي كان من المقرر عقده في الثاني من تشرين الثاني عام 1959 للاطلاع على تطور العلاقات في مجال العمل وتوثيق علاقات العراق مع الدول المشاركة في هذا المؤتمر الدولي[4].

([1]) عبدالجبار الجومرد: ولد عام 1909 بمدينة الموصل في بيت يغلب عليه طابع العلم والدين. في تشرين الأول 1932 سافر إلى دمشق، والتحق بالمعهد العربي للحقوق وحصل على شهادة الحقوق من المعهد عام 1935. حصل على شهادتي الدكتوراه في القانون والآداب من جامعة باريس. عمل في الجامعة العربية خلال الفترة 1946 – 1948. في أيلول 1948 رشح، ضمن عضوية الوفد العربي، للمشاركة في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة لمناقشة القضية الفلسطينية.عين وزيراً للخارجية في أول وزارة عراقية، بعد ثورة 14 تموز 1958، لكفاءته وخبرته وسمعته الوطنية والقومي، .توفي عام 1971 .للمزيد من التفاصيل ينظر: https://ar.wikipedia.org/wiki

([2]) *العبيدي ، مهدية صالح حسن ، العلاقات العراقية – التركية 1968-1980 ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، 1986، ص37.*

([3]) نصير محمود شكر الجبوري ، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء 1958-1963،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد ، 2004،ص80.

([4]) طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركية 1958-1965، ج2، بيروت ، 1969 ، ص194-195؛ نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق ، ص81.

Corresponding author:

اتخذت الحكومة العراقية قرارا قاضي في الانسحاب من حلف بغداد في 24 اذار عام 1959 واعلان الغاء القانون رقم 17 لسنه 1955 الخاص بتصديق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا[1] ، وفي استمرار لتطور العلاقات العراقية التركية ارسل رئيس الجمهورية العراقي عبد الكريم قاسم برقيه تهنئه الى رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس[2] بمناسبه نجاته في من حادث سقوط طائرته بالمقابل ابرق عدنان مندريس عبد الكريم قاسم بتهنئة بنجاته من محاوله اغتياله في عام 1959 ، وعندما وقع الانقلاب العسكري في تركيا في 27 ايار عام 1960 ضد حكومة عدنان مندريس وسيطر الجيش التركي على السلطة اعلن عبد الكريم قاسم باعتراف الحكومة العراقية في الثلاثين من شهر نفسه بالحكومة التركية الجديدة برئاسة جنرال جمال كورسيل[3] ، وأكد عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقد في بغداد ان العلاقات العراقية التركية ستستمر على اساس الصداقة وحسن الجوار والقائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية بكلا البلدين فقد عزز ذلك التعاون بين الجانبين بعقد اتفاقيه تجاريه بين الحكومة العراقية والحكومة التركية الجديدة لتعزيز علاقاتهم الاقتصادية[4].

كما تقدمت الحكومة العراقية في 17 نيسان عام 1960 بطلب نقله السفير العراقي في انقره لوزارة الخارجية التركية لمعارضه انضمام اسرائيل الى السوق الأوروبية المشتركة ولبت الحكومة التركية هذا الطلب ونوهت على ان علاقتها مع اسرائيل تتقلص يوما بعد يوم لا بل انها سحبت سفيرها في تل ابيب ولم تسمح لوجود سفير لإسرائيل في انقره[5].

([1]) د.ك.و. قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1959 ، القرار رقم (22) ، تاريخه 1959/3/26.

([2]) عدنان مندريس: ولد في أيدين في عام 1899 – عين رئيساً لوزراء تركيا في الفترة ما بين 1950- 1960 وهو سياسي تركي، ورجل دولة وحقوقي. وهو من مؤسسي حزب الديمقراطية رابع حزب معارض ينشأ بصفة قانونية في تركيا في عام 1946 .وأول زعيم سياسي منتخب ديمقراطياً في تاريخ تركيا .أزيح عن السلطة بانقلاب عسكري عام 1960 نفذّه الجيش التركي وأُلقي القبض عليه وأُعدِم شنقاً مع اثنين من أعضاء مجلس وزرائه في 17 سبتمبر 1961. وهو أوّل رئيس وزراء يعدم في تركيا .وقد أعاد البرلمان التركي الاعتبار لعدنان مندريس مع الذين أعدموا معه بقانون صدر في عام 1990. وهو واحد من ثلاثة سياسيين أتراك يقام له ضريح تكريماً لذكراه. للمزيد من التفاصيل ينظر: اسماء عبدالكريم مطر،عدنان مندريس ودوره السياسي في تركيا 1945-1961، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية للبنات –جامعة تكريت ،2015.

([3]) جمال كورسيل: رابع رؤساء الجمهورية التركية (1960-1966) ورئيس الوزراء (1960-1961) وقائد الجيش (1958-1960) وأحد ضباط أتاتورك القدامى ورئيس الأركان، نفذ انقلابا عسكريا ضد حكم محمود جلال بايار ورئيس وزرائه عدنان مندريس في 27 آيار 1960.توفي عام 1966 . للمزيد من التفاصيل ينظر:https://ar.wikipedia.org/wiki

([4]) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق ، ص83.

([5]) المصدر نفسه .

Corresponding author:

وفي المجال الثقافي استمرت العلاقات الحسنه بين البلدين وذلك لان اعدادا كبيره من الطلبة العراقيين كانوا يتلقون دراستهم في الجامعات التركية كما كان للبلدين زمالات دراسية تقدر بحوالي 20 زماله سنويا ، كما وافق مجلس الوزراء العراقي على ايفاد عدد من أساتذة الجامعات العراقية لتمثيل العراق في المؤتمرات العلمية التي اقيمت فيها انقره فقد اوفدت وزاره المعارف عزه احمد القيسي عميد كليه الطب في جامعة بغداد الى تركيا لمده 10 ايام لتمثيل جامعه بغداد في مؤتمر امراض الاطفال الثاني لشرق البحر المتوسط لبحث اخر ما استجد من بحوث في هذا المضمار والإفادة منه في العراق والاجتماع في الأساتذة المختصين لهذا الموضوع والوقوف على نتائج ابحاثهم ودراساتهم. كما استخدمت وزاره المعارف احدى الفرق الرياضية التركية لتشارك في مباراة كره القدم في العراق لتعزيز العلاقة الرياضية بين البلدين اضافه الى ذلك استضافه الاتحاد الملاكمة العراقي فريقا رياضيا للملاكمة في تركيا بإقامه بطوله ثلاثية بالمشاركة مع لبنان، واستضافة وزاره المعارف وفد ثقافيا تركيا مكون من خمسه اشخاص زار العراق لمده اسبوعين للاطلاع على معالم الحياه الثقافي او الاجتماعية في العراق وتقويه تواصل الصداقة بين البلدين[1].

المبحث الثالث : موقف الحكومة التركية من سياسة عبدالكريم قاسم تجاه القضية الكردية 1959-1963

شهدت الساحة العراقية احداثا سياسيه خلال عام 1959 اثرت بشكل سلبي على العلاقات العراقية التركية وكان من ابرزها ما يخص تطورات القضية الكردية وسياسه حكومة الجمهورية الاولى بقياده عبد الكريم قاسم تجاه هذه القضية[2] ،فقد ادى وجود الاكراد على طرفي الحدود بين البلدين الى اثارة المزيد من المشاكل بين العراق وتركيا ووصل الحد لاتهام حكومة جمال كورسيل التي تشكلت بعد سيطرة الجيش على السلطة اثر قيامه بالانقلاب على حكومة عدنان المندريس عام 1960 بعض المتنفذين من الاكراد في تركيا بوجود اتصالات لهم مع الملا مصطفى البرزاني[3] لتشكيل حكومة كرديه مستقله في تركيا و، قد تم القاء القبض على عدد منهم ومحاكمتهم في تركيا الامر الذي دفع الصحف الناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني في العراق ومنها صحيفه(خبه بات) لنشر وارسال

---

(1) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق ، ص83.

(2) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ،بغداد ، 1975، ص168.

(3) الملا مصطفى البرزاني: الملا مصطفى محمد عبد السلام عبد الله البارزاني (1903 - 1979) زعيم كردي من كردستان الجنوبية في شمال العراق، يرجع نسبه إلى أمراء العمادية .قاد حركة المعارضة الكردية ضد الحكومات العراقية المتعاقبة حتى وفاته عام 1979 . للمزيد من التفاصيل ينظر: https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/16

Corresponding author:

عدد من برقيات الاحتجاج والاستنكار الموجهة الى الرئيس التركي من اجل ايقاف هذه المحاكمات لا كراد تركيا[1].

وفي اواخر تشرين الاول عام 1960 زار الملا مصطفى البرزاني مدينه كركوك وحل ضيفا على نادي الضباط فيها ، وحضر لاستقباله عدد كبير من الكرد وقد استغل البعض هذه المناسبة وردد هتافات استفزازيه ضد التركمان والاتراك المتواجدين في مدينه كركوك لذا ساد المدينة جو من الاضطراب السياسي وتدهور الامن[2]. واستمرت حاله الاضطراب والتوتر وزادت حدتها في اذار من عام 1961 عندما شهدت مدينه كركوك صدامات بين الاكراد والتركمان قتل على اثرها احد تركمان اثر مروره بمحلة كردية واثناء تشييع جنازته وقعت صدامات اخرى بين الاكراد والتركمان اسفرت عن وقوع العديد من القتلى والجرحى وهو امر استغلته الحكومة التركية التي بالغت بذكر ارقام الضحايا ونشرت بعناوين بارزه عن وجود مذابح كبرى في كركوك وان التركمان فيها معرضون للذبح والقتل بالجملة[3].

ونتيجة لتطور الاحداث التقى السفير العراقي في انقره طالب مشتاق[4] بوزير الخارجية التركي في 10 نيسان عام 1961 واوضح له ان الاحداث التي حصلت في كركوك ليس اكثر من نزاع بين فئتين متخاصمتين وان الاجراءات الحكومية عند الجانب العراقي كانت سريعة وفاعله في السيطرة على تلك الحركات واتخذ التدابير اللازمة لحاله المعتدي الى القضاء[5].

استغلت الحكومة التركية الاحداث التي شهدتها كركوك غير استغلال فقامت بإثاره المشاعر لدى الراي العام التركي وخاصة طلبة الجامعات فقد اقدم طلبة جامعة اسطنبول على تنظيم مظاهرة

---

(1) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق ، ص83.

(2) مهدية صالح حسن العبيدي ، العلاقات العراقية التركية من عام 1968حتى عام 1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية القانون والسياسة –جامعة بغداد ،1986 ،ص123.

(3) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق ، ص83.

(4) طالب مشتاق: سياسي ووزير عراقي ورئيس وزراء العراق في عهد المملكة العراقية ولد مشتاق في الكاظمية ، العراق ، عام 1900. والده مسؤول عثماني . عندما بدأت الحرب العالمية الأولى ، حاول مشتاق دخول الجيش العثماني لكنه رفض بسبب صغر سنه. بمجرد احتلال بريطانيا للعراق ، فر مشتاق إلى شمال العراق مع أسرته حيث استقروا في كركوك. تم إرسال مشتاق إلى إزميت ، تركيا ، حيث التحق بمدرسة داخلية. بمجرد هزيمة العثمانيين في الحرب ، شارك مشتاق في التجمعات القومية التركية في اسطنبول ضد الغزو اليوناني وألقى خطابًا للجمهور دعا فيه إلى استقلال إزمير. عاد إلى العراق لأسباب اقتصادية عندما سعى للحصول على دعم مالي من شريف حسين ، الممثل الذي شجع العراقيين في اسطنبول على العودة إلى العراق. بعد وصوله إلى العراق ، اعتنق مشتاق القومية العربية وانخرط في الأنشطة القومية خلال عشرينيات القرن الماضي وأصبح مدير التربية والتعليم في البصرة . توفي عام 1977 في تركيا . للمزيد من التفاصيل ينظر: طال مشتاق ، اوراق ايامي 1900-1958 ، بغداد ، 1968.

(5) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق ، ص86.

Corresponding author:

كبيرة في الجامعة طالبوا فيها بضرورة ان يحافظ العراق على ارواح التركمان وهو ما دفع وزاره الخارجية التركية لعقد مؤتمر صحفي تكلم فيه الناطق باسم تلك الوزارة بمطالب الشارع التركي وحث العراق على ضرورة حفظ وضمان حياه التركمان الساكنين في العراق[1].

وفي ايلول عام 1961 قامت مجموعات من الكرد بحركات مسلحه ضد الحكومة العراقية في شمال العراق على طول الحدود بين العراق وتركيا الامر الذي دعا الحكومة العراقية لاستخدام القوه ضد هذه الحركات، واقدمت طائرات القوة الجوية العراقية على قصف بعض التجمعات الكردية الامر الذي دفع الحكومة التركية الى غلق حدودها لمنع انتقال الكرد العراقي الى اراضيها وترفع ذلك ايضا الى تعزيز قواتها على الحدود بين العراق وتركيا[2].

وقد ايدت الحكومة التركية اجراءات الحكومة العراقية تجاه الاكراد المتمردين وذكر وزير الداخلية التركي للسفير العراقي في انقره بان حكومته قامت من جانبها بكل عمل ممكن لمساعده الحكومة العراقية في مواجهه المتمردين واننا نامل ونتمنى ان تتوفق الحكومة العراقية في اعاده السلام الى تلك المنطقة لان ذلك يساعد على تامين الحدود والطمأنينة في حدودنا ايضا[3].

الا ان الحكومة العراقية فشلت فشلا ذريعا في حل مشكله تسلل المتمردين الاكراد الى داخل الاراضي التركية وهو ما سبب الكثير من التجاوزات على الحدود بين البلدين وقد ادى ذلك الى توتر العلاقات العراقية التركية وقد بلغت الازمة ذروتها في اب عام 1962 عندما طلبت الحكومة التركية من نظيرتها العراقية التوقف عن قصف القرى التركية نتيجة لمقتل جندي تركي وجرح اخر اثراء قصف مخفر تركي عن طريق الخطأ وما احدثه ذلك من اثارة الرأي العام التركي ومهاجمة الصحافة التركية حكومتها ووصفتها بالضعف والعجز وعدم اتخاذ اي اجراء حازم بهذا الصدد ووصل الامر بالصحافة التركية الى مطالبة وزير الدفاع في تقديم استقالته[4].

الامر الذي دفع الحكومة التركية الى الرد العسكري على القصف العراقي للمدن التركية على الحدود بين البلدين ،فقد اسقطت الطائرات التركية طائره عراقية على الحدود فقدم السفير العراقي في تركيا احتجاجا شديد اللهجة الى الخارجية التركية متهما إياه باعتداء مقصود على العراق وتطورت الاحداث اكثر عندما حذرت الحكومة العراقية حكومة التركية من انها سوف تتخذ الاجراءات التي تراها كفيله بالتامين اراضيها ومواطنيها ورد العدوان عنه وقد شهدت بغداد مظاهرات معادية لتركيا كما رفض عبد الكريم قاسم رئيس الجمهورية العراقي مقابله السفير التركي في العراق مما دفع الحكومة التركية الى سحب سفيرها من بغداد وتبادل البلدان حملات صحفيه واذاعيه ومذكرات احتجاج متبادلة استمر هذا التوتر

---

(1) المصدر نفسه.

(2) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق ، ص87.

(3) مهدية صالح حسن العبيدي، المصدر السابق ، ص125.

(4) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق ، ص87.

Corresponding author:

حتى الثامن من شباط عام 1963 عندما نجح انقلاب عسكري في العراق في اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم واعدامه وتولي عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية الذي اتخذ سياسه مغايره لسياسه عبد الكريم قاسم تجاه تركيا الامر الذي خفف من حده التوتر بين الجانبين واعاد العلاقات بين البلدين الى سابق عهدها[1].

الخاتمة

تميزت سياسة العراق الخارجية في العهد الملكي بانها كانت تدور في فلك السياسية البريطانية بالدرجة الاساس بحكم مجموعة المعاهدات التي وقعها العراق معها ، وارتهنت توجهاته الخارجية لصالحها ، فاصبح منفذاً لمصالحها في المنطقة العربية ، وحاول ربط الدول العربية بالاحلاف والتكتلات الاقليمية التي استهدفت خدمة الغرب ومخططاته الاستعمارية .وكان من الطبيعي ان يطرأ تغيير كبير على السياسة الخارجية للعراق بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958م بحكم توجهات الثورة واستنادها الى ما اتفق عليه اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار قبل قيام الثورة ، وتبني الثوار لسياسة خارجية مغايرة لسياسة العراق في العهد الملكي .

قائمة المصادر

اولاً: الوثائق غير المنشورة

1- د.ك.و. قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام 1959 ، القرار رقم (22) ، تاريخه 1959/3/26.

ثانياً:الرسائل والاطاريح الجامعية

(1) المصدر نفسه ، ص88.

Corresponding author:

1- عبد الوهاب عبد الكريم التكريتي، العلاقات العراقية– التركية 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب– جامعة بغداد ، 1998.

2- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تركيا وقضايا المشرق العربي 1945-1967 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب – جامعة الموصل ، 1991.

3- محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق وسورية) 1980-1993 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2003.

4- خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط 1945-1991، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، 1995 .

5- حامد جميل عطية العبيدي ،فطين رشدي زولو ونشاطه الدبلماسي في تركيا حتى عام 1961، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب – الجامعة العراقية ،2022.

6- يونس عبد الله علي الطائي ، دور المرتكزات الجغرافية السياسية في العلاقات العراقية – التركية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، 1997 .

7- مهدية صالح حسن العبيدي ، العلاقات العراقية – التركية 1968-1980 ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، 1986.

8- نصير محمود شكر الجبوري ، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء 1958-1963،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد ، 2004.

9- اسماء عبدالكريم مطر،عدنان مندريس ودوره السياسي في تركيا 1945-1961، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية للبنات –جامعة تكريت ،2015.

-10

ثالثاً: الكتب العربية

-1 فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ط2 ، بغداد ، 1967 .

-2 فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق 1914-1921، ، ،بغداد 1977.

-3 ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا : دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، الموصل، 1992.

-4 عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ط6 ، ج3 بغداد ، 1989.

-5 صائب حمودي خضير ، الاقتصاد التركي وتطور العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ، بغداد ،1976.

6- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية 1932-1958 ، الموصل ،1986 .

7- ابراهيم خليل احمد وآخرون، تركيا المعاصرة ، الموصل ، 1988.

8- طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركية 1958-1965، ج2، بيروت ، 1969 ، ص194-195؛ نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق.

9- أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ،بغداد ، 1975.

-10 طالب مشتاق ، اوراق ايامي 1900-1958 ، بغداد ، 1968.

رابعاً: الكتب الاجنبية

Corresponding author:

Ahmed Feroz , The Turkish Experiment in Democracy , 1950-1975 , West -1
veiw press , Boulder , Colorado , 1977 .
Kimros, Lord, Ataturk, the Rebirth of Nation London, 1964. -2

خامساً : البحوث المنشورة

1- امين ياسين عباس وأخرون ،مصطفى كمال اتاتورك ودوره في الحياة السياسية في تركيا 1919-1938 ،مجلة الجامعة العراقية ، مجلد 62، العدد 2،ايلول 2023.
2- جبران سكندر رفيق الحديثي ، الاقصاء السياسي في حكومة نوري السعيد الثانية عشر 3آب 1954-17كانون الاول 1955،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ،العدد14، 2023 .
3- خالد عبدالرحمن جبر واحمد داخل ناصر ،حلف بغداد دراسة تاريخية سياسية معاصرة للمدة 1955-1959،المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية ،العدد 15، ايلول 2020 .

سادساً : مواقع الانترنت

-1 https://ar.wikipedia.org/wiki
-2 https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/16

Corresponding author: